بقولك عدم ذلك نقص تعني به ان ذاته ناقصة وانها ليست
متصفة بصفات الكمال الواجبة لها ام تعني به عدم ما يوجد
لها اما الاول فباطل وانما الثاني فلم قلتم ان هذا ممتنع الرابع
ان يقال انتم قلتم ما ذكره ابو المعالي والرازي وغيرهما من ان
تنزيهه عن النقصان يقتضي انما علم بالسمع لا بالعقل فاذا قلتم
انه ليس في العقل ما ينفي ذلك لم يتم نفي ذلك الا بالسمع الذي
هو الاجماع عندكم ومعلوم ان السمع انما هو الاجماع وغيره والا
جماع وغيره لم ينف هذه الامور وانما ينفي ما ينافي صفات الكمال
كالموت المنافي للحي والسنة والنوم المنافيين للقيومية والمغلوب
المنافي للكمال والقدرة وهذا كان الصواب ان اسم النقص
يقتضي شرعا وعقلا فان العقل كما دل على اتصافه بصفات الكمال
من العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والكلام دل ايضا على
نفي اضدادها فان اثبات الشيء يستلزم نفي ضده ولا معنى
للنقائص الا ما ينافي صفات الكمال وايضا فكل كمال اتصف به
مخلوق اذا لم يكن فيه نقص بوجه ما فالخالق احق به لانه
هو الذي خلقه وكل كمال اتصف به موجود ممكن وحادث
فالوجود الواجب القديم اولى به وكل نقص تنزه عنه مخلوق
موجود حادث اذا لم يكن فيه نقص بوجه ما فالخالق اولى
بتنزيهه عنه السادس ان يقال اذا عرضنا على العقل
الصريح ذاتا لا علم لها ولا قدرة ولا حياة ولا تتكلم ولا تسمع ولا

يبصر

يبصر ولا يقبل الاتصاف بهذه الصفات وذاتا موصوفة
بالحياة والعلم والقدرة والكلام والمشيئة كان صريح العقل قاضيا بان المتصفة بهذه الصفات التي هي صفات الكمال بل القابلة
للاتصاف بها اكمل من ذات لا تتصف بشيء ولا تقبل الاتصاف
بها ومعلوم بصريح العقل ان الخالق المبدع لجميع الذوات
وكمالاتها احق كل كمال واحق بالكمال الذي يباين به جميع الموجودات
وهذا الطريق ونحوه مما سلكه اهل الاثبات للصفات فيقال
واذا عرضنا على العقل الصريح ذاتا لا فعل لها ولا حركة ولا تقدر
ان تصعد ولا تنزل ولا تاتي ولا تجيء ولا تقرب ولا تقبض ولا تطوي
ولا تحدث شيئا بفعل يقوم بها وذاتا تقدر على هذه الافعال
وتحدث بقدرتها الاشياء بفعل لها كانت هذه الذات اكمل فان تلك
كالجماد والحي اكثر من الجميع والحي العالم اكمل من الجماد والحي القادر على
الفعل اكمل ممن العاجز عنه كما ان ما يسمع ويبصر ويتكلم كالجماد
او كالاعمى الاصم الاخرس والحي العالم اكمل من الجماد والحي الذي يسمع و
يبصر ويتكلم اكمل من الاصم الاعمى الاخرس واذا كان كذلك
فاذا اردنا في الفعل ان ينفيه لئلا يصدق بصفة في الازل بالنقص
نقال لو كان فعالا بنفسه لكان الفعل المتاخر معدوما وما في
الازل وعدمه صفة نقص وكان متصفا بالنقص كان بمنزلة
من يقول انه لا يقدر ان يحدث الحوادث ولا يفعل ذلك لانه
لو قدر على ذلك وفعله لكان احداثه للحادث الثاني معدوما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)